

حقوق الإنسان أولاً

إصدار رابع سنوية لقسم حقوق الإنسان باليوناناميد

سبتمبر ٢٠١٤

المجلد ١ - العدد الأول

مذكرة من الممثل الخاص المشترك

حقوق الإنسان وقسم التوعية الخارجية ومجلس حقوق الإنسان وقسم الإجراءات الخاصة. حيث نوقشت إمكانية زيادة التعاون بين اليوناناميد و مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لدعم تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة لسلام دارفور في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة الإنتقالية وحقوق الإنسان والمصالحات. عبّر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن إستعداده لدعم اليوناناميد لبناء قدرات مكونات البعثة في مجالات المراقبة والإبلاغ عن إنتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة للمجالات ذات الصلة بحماية المدنيين في دارفور. وقدّ شجعتني الإهتمام والإلتزام المتواصلين اللذان عبر عنهما كل من الإتحاد الأفريقي والسفراء الغربيين لدعم العملية السياسية وعملية السلام في السودان خصوصاً وثيقة الدوحة لسلام دارفور ودور اليوناناميد في هذا الخصوص. وقد شجعتني أيضاً إستعداد المفوض السامي لحقوق الإنسان وفريقها لدعم جهود البعثة لتنفيذ تفويضها الخاص بحقوق الإنسان وحماية المدنيين من خلال توفير الدعم الفني والمالي.

ستواصل البعثة متابعة عروض الدعم وستظل على تواصل مع أصحاب الشأن والمناخين الرئيسيين في مجالات حقوق الإنسان وحماية المدنيين

الممثل الخاص المشترك لليوناناميد، محمد بن شماس مع المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السيدة نافي بيلاي. تصوير: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف



صورة للممثل الخاص المشترك لليوناناميد، محمد بن شماس خلال زيارته لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف في مايو ٢٠١٤. تصوير: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف

الدائم للسودان والتي ثمنت جهود اليوناناميد المستمرة لضمان تسوية سلمية مستدامة للصراع في دارفور وأكدت الحاجة إلى تقوية مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. وأشارت إلى أن التدخلات الخارجية في قضايا حقوق الإنسان في البلدان النامية في كثير من الأحيان تعود إلى غياب مؤسسات وطنية قوية وفاعلة. خلال زيارتي، تلقيت والوفد المرافق توتيراً حول البنية المؤسسية لمؤسسات حقوق الإنسان في السودان خصوصاً فيما يتعلق بدارفور مع التركيز على إنشاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان والمحكمة الخاصة لجرائم دارفور وتعيين مدعين خاصين وتبني الحكومة السودانية إستراتيجية عشرية لحقوق الإنسان. وأكدنا على أهمية بناء قدرات تلك المؤسسات لتنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دارفور والسودان بصفة عامة. خلال الإجتماع الثنائي، عبرت المفوض السامي لحقوق الإنسان عن قلقها تجاه الوضع في دارفور ودعت الإتحاد الأفريقي إلى لعب دور بناء للوصول إلى حلّ سلمي. وأكدت إلتزام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بدعم اليوناناميد، خصوصاً في مجالات بناء القدرات وإعداد التقارير ودعت إلى تعزيز تبادل المعلومات. ولتقيت أيضاً بعدد من الأقسام الفنية، كل على حدة، شملت قسم العمليات الميدانية والتعاون الفني وقسم إتفاقيات

قُمت بزيارة رسمية لجنيف في الفترة ٢٢-٢٣ مايو حيث إنتقيت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السيدة نافي بيلاي والسفراء الأفارقة بما في ذلك الممثل الدائم للإتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة ومجموعة الحماية الدولية والعديد من الوحدات الفنية التابعة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وعقدت إجتماعاً ثنائياً مع الممثل الدائم للسودان السيدة رحمة صالح عُبيد.

هدفت زيارتي إلى بحث مجالات التعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولتنوير الشركاء حول الأوضاع في دارفور مع التركيز على أوضاع حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وتحدثت عن تردي الأوضاع الامنية والانسانية وأثرها على المدنيين في دارفور. وأشرت إلى أن التوتر بين القبائل في دارفور لازال مستمراً في العديد من أرجاء دارفور وأكدت ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع. عبّر العديد من الشركاء الغربيين عن قلقهم إزاء التداعيات المحتملة لإنعدام الأمن في دارفور وأثرها على ثقة المناخين. وأعترفت بصحة هذه المخاوف وأشرت إلى ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية لحشد الدعم الدولي خصوصاً مع تنامي الإحتياجات الناشئة في مناطق الأزمات في العالم. لقد شجعتني الإجتماعات التي عقدتها مع الممثل



بعثة الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
في دارفور (اليوناناميد)

الصحفيون
كاترين هركل
أميرة أحمد

الكتاب
بدر فاروق
تارا ساداسيفان - أبو جينج

هيئة التحرير
رئيس التحرير
عائشة ديفان
المحرر
كريستيان ميكاالا

رسالة من مكتب المدير

ماهي حقوق الإنسان؟

حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في جميع لكونهم بشراً. يُقَرَّم مفهوم حقوق الإنسان بأن لكل فرد الحق في التمتع بحقه/بحقها دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو أصلهم الوطني أو العرقي أو بسبب ملكيتهم أو ميلادهم أو أي وضع آخر.

يضمن قانون حقوق الإنسان والذي يحمي الأفراد والجماعات ضد الأفعال التي تؤثر على حرياتهم الأساسية وكرامتهم. هذه الحقوق عبرت المعاهدات، والقانون الدولي العرفي، والمبادئ عامة ومصادر القانون الدولي الأخرى عن تلك الحقوق. ويرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الامتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات.

سنورد بعض الخصائص الأساسية لحقوق الإنسان:

- وضعت حقوق الإنسان لإحترام كرامة وقيمة كل شخص.
- حقوق الإنسان عالمية، بمعنى أنها تنطبق على كل البشر بالتساوي ودون تمييز.
- حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف، بمعنى استحالة نزع حقوق حقوق شخصاً ما إلا في حالات محددة.
- حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتداخلة لذا لا يكفي احترام بعض الحقوق وتجاهل بعضها. لا بد من النظر إلى حقوق الإنسان باعتباراً لها نفس الأهمية وكونها ضرورية لإحترام كرامة وقيمة كل شخص.



مع جميع نظرائنا الوطنيين. سوياً، يمكننا ضمان فاعلية أداء المؤسسات الوطنية وبالتالي ضمان صون حقوق كافة المواطنين. ويتماشى ذلك مع المبدأ القائل «حقوق الإنسان للجميع». تتركز جهود المراقبة خاصتنا حول تحديد الفجوات القائمة ومن خلال المناصرة نبذل قصارى جهدنا لعكس مشاغل حقوق الإنسان لسلطات الولاية والتي بدورها تستجيب لإلتزاماتها وفي حين أن قسم حقوق الإنسان يعتبر من الأقسام المدنية الرئيسة باليوناميد، يعتبر في الوقت نفسه جزءاً من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ويرفع في الواقع تقاريره لهجتين. وبصفتي رئيساً لقسم حقوق الإنسان، من واجبي أيضاً العمل كممثل للمفوض السامي في السودان. وعلى هذا النحو، فإن من مسؤولياتي الرئيسية ضمان إدماج وتعميم قضايا حقوق الإنسان بشكل تام في الجهود والبرامج السياسية والإنسانية والتنموية لفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري الإنساني. نحن سعداء جداً أن نضع بين أيديكم الطبعة الأولى من هذه النشرة الإخبارية «حقوق الإنسان أولاً». وسوف تستمر الطبقات اللاحقة في التوسع في تناول العديد من القضايا التي تعتبر موضع إلتزام من قبل جميع العاملين بالقسم بالعمل لإنجازها نظراً لأن الجميع معنيون جداً بتحقيق سلام دائم وكامل ومستدام في دارفور.

هذه أول نشرة لقسم حقوق الإنسان باليوناميد. ونهدف، مع تطور النشرة، إلى تسليط الضوء على قضايا محددة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى مواضيع عامة ذات صلة بعمل القسم والبعثة ككل. تهدف هذه الإصدار الأولى إلي وضع أساس لمختلف قضايا ونشاطات حقوق الإنسان من منطلق المناظير التي توجه عملنا والتي تتمثل في المنظور العالمي الخاص بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمنظور الوطني الذي يشمل التفاعل وبناء قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى العمل الميداني حيث يراقب ويبلغ ويتفاعل مسؤولينا في الميدان مع سكان دارفور الأكثر ضعفاً. وأمل ان تُمكن هذه النشرة قُرأنا من تكوين فهم عميق ليس فقط عن عملنا ونشاطاتنا في الميدان والرئاسة فحسب بل عن أهمية المناصرة ورفع الوعي وتعميم قضايا حقوق الإنسان من خلال العمل الذي نقوم به سوياً لدعم التفويض العام للبعثة. أحد الأسباب التي تجعل العمل في مجال حقوق الإنسان أكثر صعوبة هو أنّ الفهم السائد أن الضحايا فقط اللذين لهم حقوق. الجناه أيضاً لهم حقوق واجبة الإحترام خلال سير تنفيذ القانون. تستحيل تقوية وتعزيز حقوق الإنسان من دون تقوية آليات حقوق الإنسان في كل ولاية ومهمتنا في قسم حقوق الإنسان أن نعمل

رؤية قسم حقوق الإنسان باليوناميد:
ضمان الإحترام الكامل لكل حقوق الأشخاص في دارفور وحمايتهم.

مهمة قسم حقوق الإنسان باليوناميد:
بناء بيئة آمنة وسليمة وكرامة لضمان الإحترام الكامل لكل حقوق أهل دارفور ووجعلها واقعاً معاشاً.

يركز قسم حقوق الإنسان في عمله بشكل أساسي على الرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الموجه ضد الأطفال والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالصراع والجهود المبذولة للتصدي للإفلات من العقاب، فضلاً عن حماية المدنيين بما في ذلك من خلال تنفيذ آليات الإنذار المبكر بغرض الاستجابة المبكرة. يعمل القسم أيضاً على الاستجابة المتوسطة والطويلة الأجل لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال بناء مؤسسات حقوق الإنسان ونظم الحكم الرشيد. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل قسم حقوق الإنسان بالبعثة على تقديم المشورة والنصح لحكومة السودان والسلطة الإقليمية لدارفور وحكومات ولايات دارفور بشأن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات اللازمة للتوقيع والتصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وضمان احترام وتنفيذ القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. يعمل القسم كذلك على تقديم النصح للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بشأن شواغل محددة في مجال حقوق الإنسان ولفت انتباهها إلى الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واقتراح الإجراءات المناسبة حيالها.

حقوق الإنسان وحفظ السلام المتعدد الأبعاد في دارفور



في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، طلاب مدرسة السلام في معسكر أبو شوك للنازحين، شمال دارفور، يتلقون دروساً حول السلامة على الطرق خلال برنامج توعوي نظمته قسم المرور بالشرطة السودانية وشرطة اليوناميد. تصوير ألبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

من المعروف تماماً الآن أن حقوق الإنسان قد أصبحت موضوعاً عالمياً وغير قابل للتجزئة والتخلي عنه. وترتبط عالميتها بمفهوم أن المثل الأساسية للحقوق معترف بها في جميع المجتمعات. وهذا يعني أنه على الرغم من استمرار الاعتداء على حقوق الإنسان للشعوب، يبقى المبدأ الأساسي هو أن لكل إنسان حق لا رجعة فيه. وببساطة، حقوق الإنسان هي مجموعات من المعايير والقيم والحقوق وهي حقوق فردية وجماعية متقدمة. وتشمل أهميتها القصوى في أنها لا تتجزأ وبالتالي لا يمكن سحبها بشكل دائم. وعلى الرغم من أن جوهر حقوق الإنسان واسع، فإنها تتعلق بشكل عام بقضايا الحرية والعدالة والمساواة والكرامة والتعايش السلمي. ويجري كذلك بشكل متزايد تسخير المثل التي قامت عليها حقوق الإنسان كأدوات في حفظ السلام. الرغبة في السلام تحركها الحاجة للحفاظ على

كرامة وقيمة الحياة البشرية، وهو انشغال لا يقل أهمية عن القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى نحو متزايد، يتم تأسيس بعثات حفظ السلام بهدف السعي لتحقيق السلام وحماية المدنيين. إن التركيز على حماية المدنيين يفرض التزامات وواجبات على قوات حفظ السلام ويفسر هذا واجب أيضاً ليشمل إتخاذ إجراءات استباقية للحماية خاصة التهديدات تجاه حياة المدنيين وسلامتهم الجسدية، خاصة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال. إن تطبيق نظام قوي لحماية للمدنيين لا يعضد فقط الصلة بين حقوق الإنسان وحفظ السلام، ولكن يجعل الأمر أيضاً ممكناً لوضع بعض الأخطاء المرتبطة بالنزاع في دائرة الضوء الدولي. والمثال الرئيسي هو بروز حملة عالمية لمواجهة العنف الجنسي ذات الصلة النزاعات وهذا تطور مرحب به أصبح ممكناً إلى حد كبير بسبب تأثير حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. في ولاية اليوناميد المتعددة الأبعاد،

لتطبيق حقوق الإنسان بشكل أكبر في أوقات السلم كما هو الحال في أوقات الصراعات. لقد أدت الانتهاكات الممنهجة إلى تفاقم الصراعات وانتهاكات حقوق وكرامة الشعوب مما أدى في النهاية إلى انتهاكات للقانون الإنساني. وفي هذا السياق، هناك تفاعل قوي بين حقوق الإنسان وحفظ السلام مما يعني أن تأثير جهة واحدة سيؤدي إلى تأثير سلبي على جهة أخرى. وفي دارفور، حيث تغلب الكثير من التعقيدات على الصراع، سيقيم احتمال تحقيق السلام في جوهره على احترام ومراعاة حقوق الإنسان. أحد الأسباب التي تجعل العمل في مجال حقوق الإنسان أكثر صعوبة هو أن الفهم السائد أن الضحايا فقط اللذين لهم حقوق. الجناة أيضاً لهم حقوق واجبة الإحترام خلال سير تنفيذ القانون. تستحيل تقوية وتعزيز حقوق الإنسان من دون تقوية آليات حقوق الإنسان في كل ولاية ومهمتنا في قسم حقوق الإنسان أن نعمل ■

والحرمان من الحقوق. ويتم تحريك هذا النوع من السلام من خلال تأسيس قيم أساسية لحقوق الإنسان. وفي الصراع متعدد الطبقات في دارفور، لا يمكن تحقيق السلام فقط في غياب الصراع، ولكن يعني أيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة وحقوق الإنسان للجميع. إن الحاجة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والالتزامات التي تنشأ عنها قد شكلت وثائق السياسة وأثرت على عملية السلام في دارفور. وهذا الأمر واضح في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي تشتمل على أساس قوي لحقوق الإنسان مكتملة بمجموعة واسعة من أولويات السلام والعدالة الاجتماعية التي تعتبر حاسمة لمرحلة ما بعد الصراع في دارفور. ثالثاً، أصبح التمييز التقليدي بين قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واضح وبشكل متزايد. لقد أدى التقارب في الاحتياجات البشرية ومواطن الضعف وآليات الحماية

الانتقالية في دارفور لمواجهة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. وبشكل حاسم، فإن الأمر مرتبط بعملية السلام في دارفور، مما يجعل حقوق الإنسان نواة مركزية، وليس بمكونات فرعية لعمليات اليوناميد. يشتمل الفصل الأول من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وهو شهادة على مكانة حقوق الإنسان في الانتقال إلى السلام.

ثانياً، لقد تطور وتوسع مفهوم «السلام» في عمليات الأمم المتحدة الدولية لحفظ السلام بسبب الطابع المتعدد الأبعاد للبعثات بعد الحرب الباردة. يعني تنظيم وتوطيد الحكم والعدالة الانتقالية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام أن موضوع ومفهوم «السلام» لم يعودا مجرد غياب العنف. ويتضمن السلام تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال التخفيف بشكل فعال من أسباب العنف الهيكلية مثل الفقر وعدم المساواة والتهميش

زيارة خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان

زار خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، البروفسور مسعود أديبايو بدرين، السودان خلال الفترة من ١٥-٢٤ يونيو ٢٠١٤. كان الغرض من هذه الزيارة التي تعتبر المهمة الرسمية الخامسة له إلى البلاد والرابعة إلى دارفور، هو مراقبة حالة حقوق الإنسان في السودان ومتابعة توصياته السابقة في شهر فبراير ٢٠١٤، وكذلك تحديد مجالات المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يمكن أن تساعد الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن يقدم البروفسور بدرين استنتاجاته وتوصياته في تقرير شامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في شهر سبتمبر ٢٠١٤. ناقش الخبير المستقل خلال زيارته مع الحكومة السودانية وغيرها من أصحاب المصلحة قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك ما يتعلق بمظاهرات شهر سبتمبر ٢٠١٣ بسبب رفع الدعم عن الوقود واعتقال واحتجاز المعارضين السياسيين ونشطاء آخرين في الأشهر القليلة الماضية والقيود المفروضة على حرية الصحافة و الرقابة الإعلامية وتساعد الصراعات ونزوح المدنيين في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وغيرها. لقد ساهمت الصراعات المتصاعدة في هذه الولايات إلى حد كبير في تدهور الوضع الإنساني ووضع حقوق الإنسان مما أدى إلى نزوح وتشريد المزيد من المدنيين. وفي هذا الشأن، أعرب الخبير المستقل بالتحديد قلقه حول أنشطة قوات الدعم السريع التي أدت إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في هذه الولايات والقصف الجوي العشوائي من قبل القوات الحكومية في مناطق النزاع وأثره المترتب على المدنيين وتعليق أنشطة الوكالات الإنسانية الذي أثر على النازحين والسكان المدنيين. وفي ختام زيارته، حث الخبير المستقل الحكومة لتحسين وصول المساعدات الإنسانية كما حث في الوقت نفسه الحركات المسلحة للكف عن الهجمات العشوائية التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان. ■



خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، البروفسور مسعود أديبايو، والصورة هنا خلال زيارته للسودان ١٥-٢٤ يونيو ٢٠١٤. تصوير مركز معلومات الأمم المتحدة، الخرطوم.

بناء المؤسسات وحقوق الإنسان- المفوضية القومية لحقوق الإنسان

عندما يموت
والدك تصبح
مسؤولاً عن
إخوتك..."

طفل من يتامى الصراع الدارفوري

حقوق الإنسان الذي أُجيز في سنة ٢٠٠٩. يرى قسم حقوق الإنسان باليوناميد أن من الأهمية بمكان الإستمرار في دعم وتقوية المفوضية القومية لحقوق الإنسان مما يمكنها من العمل بشكل مستقل بحيث تكون النتيجة أثر إيجابي لجميع سكان السودان. ■

حقوق الإنسان هدفاً. في يناير ٢٠١٢، وعقب التوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بوقتٍ قصير، أنشأ السودان مفوضية قومية لحقوق الإنسان عبر مرسوم رئاسي عملاً بالمادة ١٤٢ من الدستور القومي الإنتقالي. ويتمثل دور المفوضية في مراقبة تطبيق الحقوق والحريات الواردة في وثيقة الحقوق المتضمنة في الدستور الإنتقالي وتشمل صلاحيات المفوضية تلقي الشكاوى والتعبير عن الآراء وتقديم النصح لأجهزة الدولة حول أي أمور تتعلق بحقوق الإنسان ومواءمة التشريعات مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان ورفع مستو الوعي بقضايا حقوق الإنسان وسط العامة والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات الإقليمية الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان. وينظم عمل المفوضية قانون مفوضية

لا يمكن تصور عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أي بلدٍ من البلدان دون إقامة وبناء المؤسسات الوطنية الخاصة بهذه العملية. تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل المبادئ التي تتعلق بوضع المؤسسات الوطنية، والتي تعرف عادة بمبادئ باريس، دوراً حيوياً في تعزيز ومراقبة التنفيذ الفعال للمعايير العالمية الخاصة بحقوق الإنسان على المستوى الوطني، وهو دورٌ أخذ يحظى بإعتراف المجتمع الدولي بشكلٍ متزايد. إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً من شأنها أن تساهم في خلق جهاز تشريعي فعال، مما يؤدي إلى بناء ديمقراطية بمنظمات مجتمع مدني قوية وفعالة وإعلام متجاوب وبرامج تثقيفية خاصة بحقوق الإنسان على كافة المستويات وبشكلٍ عام، مجتمعٌ يجعل من نشر ثقافة عامة في مجال

مهام وإختصاصات المحكمة الجنائية الخاصة بجرائم دارفور الخطيرة

المحكمة بناءً على خصوصيات القضية المعنية. وقد عُقدت جلسات إستماع لعدة قضايا في الخرطوم. في عام ٢٠٠٨ عينت حكومة السودان مدعياً عاماً للمحكمة الخاصة بجرائم دارفور. في الوقت الحالي تتألف المحكمة من ثمانية قضاة يديرون جلسات المحكمة في كل من الفاشر ونيالا والجنينة وزانجي والضعين. وقد تمت إعاره هؤلاء القضاة من المحاكم العامة وفي الوقت الذي يعملون للمحكمة الخاصة فإنهم يمارسون مهامهم القضائية المنوطة بهم بإعتبارهم قضاة في المحاكم العامة.

في عام ٢٠٠٣ شرع المدعي العام للمحكمة الخاصة بجرائم دارفور في فتح تحقيقات حول ستة وستين قضية حيث شهدت سبع منها إجراءات المحاكمة. ولكن معظم القضايا التي عرضت أمام المحكمة حتى الآن إنطوت بشكل كبير على جرائم عامة من قبيل السرقة وحيازة سلع مسروقة والقتل.

لا يزال أمام المحكمة التعامل بشكل موضوعي مع القضايا التي تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفق ما ورد في اللائحة التأسيسية. ■

و/ أو المصالحات. وفي دارفور إشمتمت الجهود التي بذلت في إطار إجراء التحقيقات حول ومحاكمة الإنتهاكات التي أرتكبت في دارفور خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ فصاعداً على إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة بالجرائم الخطيرة في دارفور. تم إنشاء المحكمة في ٧ فبراير ٢٠١٢ بناءً على المادة (٥٩) الفقرات (٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٢) من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ويكون إختصاص المحكمة هو الجرائم التي أرتكبت في دارفور منذ فبراير ٢٠٠٣، بما في ذلك الجرائم الخطيرة الواردة في القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١ تحت المواد (٥)، (٦)، (٧)، (١٤)، (١٥)، (١٦) و(١٧) والقانون السوداني لمكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠١، إضافة إلى الجرائم التي تنطوي على إنتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وأية جرائم أخرى وفق أي قانون آخر تحددها السلطات القضائية المختصة في السودان.

تخذ المحكمة الخاصة من مدينة الفاشر مقراً لها بحيث يجري عقد الجلسات في مقر رئاسة المحكمة أو أي مكان آخر يحدده رئيس

إن المجتمعات
التي لا تتصدى
لإرث الماضي
لا تستطيع
وضع حدٍّ لدوامه
العنف.

في إطار التطوير المستمر للقوانين والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، أصبح من المتفق عليه بشكلٍ متزايد هو أن المجتمعات إذا لم تُقدِّم على معالجة الإرث المؤلم لماضيها سيكون ذلك على حساب كل من عمليات المصالحة وآليات العدالة الإنتقالية الأشمل، التي تكون لها إمكانية إحداث أثرٍ إيجابي أعظم بكثيرٍ على المجتمع، على حدٍّ سواء. تم تطوير طائفةٍ من المقاربات على المستوى العالمي بهدف الإستجابة لفظائع الماضي بطرقٍ تستهدف تيسير تحقيق العدالة

قسم حقوق الإنسان باليوناميد ييسر تنفيذ مشروع الفصول الدراسية في اثنين من معسكرات النازحين.



صورة: القسم الخاص بالبنين للمدرسة التي بنيت حديثاً في معسكر عطاش للنازحين. تصوير قسم حقوق الإنسان باليوناميد، قطاع جنوب دارفور.

في شهر مارس ٢٠١٣ أُجبر الآلاف من السكان المدنيين في مختلف أنحاء جنوب دارفور على مغادرة قراهم نتيجة لإنعدام الأمن والقتال الناتج عن الصراعات القبلية وأعمال عنادية بين القوات الحكومية والحركات المتمردة في مختلف أنحاء الإقليم. وقد إنتقلت العديد من هذه الأسر النازحة إلى معسكرات النازحين والتي تقع في مدينة نيالا وأطرافها بجنوب دارفور. أثناء قيامهم بأنشطة المراقبة والرصد الروتيني للأوضاع في بعض هذه المعسكرات كان مما أثار قلق موظفي حقوق الإنسان وجود أعداد كبيرة من الأطفال ممن هم في سن المدرسة يقضون معظم وقتهم في اللعب على الطرقات وفي الساحات العامة دون أن تكون لديهم فرصة للحصول على التعليم الأساسي. لقد ترسخ هذا القلق في وقت لاحق أثناء الزيارات اللاحقة لأثنين من هذه المعسكرات، هما معسكرا عطاش ودرج للنازحين حيث عبّر قيادات المجتمع عن أسفها لأنعدام فرص الحصول على المرافق التعليمية للأطفال المقيمين في هذين المعسكرين وطلبوا من قسم حقوق الإنسان بمكتب قطاع الجنوب المساعدة في معالجة الوضع.

كل من وزارة التربية ومفوضية العون الإنساني السوداني وقد إلتمتا بتوفير العنصر الأساسي المتمثل في كوادر التدريس. وعبرت اليونيسيف عن دعمها القوي للمبادرة وقدمت عرضاً بتوفير المواد المدرسية الضرورية مثل الكتب والكراسات. ومن ناحية أخرى تعهدت منظمة الرؤية العالمية بتوفير الأثاثات المدرسية التي تشتد الحاجة إليها ومستلزمات مدرسية أخرى أساسية. وعلى مدى هذه العملية إستمر قسم حقوق الإنسان باليوناميد في إشراك أطراف أخرى ضمن البعثة وبشكل خاص رابطة الموظفين الوطنيين التي قادت حملة لجمع التبرعات دعماً لبناء فصول دراسية مؤقتة في كل معسكر تحت شعار: «لكل طفل نازح الحق في التعليم». وقد جاءت الأموال التي تم جمعها خلال الحملة مكملةً للدعم الذي تم إستلامه بشكل مباشر من وكالات الأمم المتحدة. وقد نتج عن هذا النهج المنسق في الوقت الحاضر عن إكمال ستة فصول دراسية في معسكر عطاش للنازحين تم بناؤها بشكل كبير عبر إستخدام مواد تم الحصول عليها من مصادر محلية. قامت وزارة التربية بتزويد المدرسة بأربعة معلمين بمن فيهم المدير ومن المؤمل توظيف كوادر إضافية من وسط النازحين المتعلمين للعمل كمتطوعين أو مساعدي معلمين.

صورة: القسم الخاص بالبنات للمدرسة التي بنيت حديثاً في معسكر عطاش للنازحين. تصوير قسم حقوق الإنسان باليوناميد، قطاع جنوب دارفور.



إننا في قسم حقوق الإنسان نعتقد أن مشاريع الفصول المدرسية هذه تمثل مثلاً ساطعاً لأهمية إعتداد التعاون في السعي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. إن قسم حقوق الإنسان سيظل يعمل على إستكشاف الطرق المبتكرة لتسليط الضوء على والتصدي لمحنة الأشخاص ممن هم تحت تأثير الصراع، ولا سيما تلك المجموعات الأكثر عرضةً مثل الأطفال والنساء.

وإسناداً من قيادات مجتمع النازحين إنطلقت بشكل رسمي عملية توثيق لتقييم الاحتياجات بشكل أكثر منهجية. وأكدت عملية التقييم تسجيل ما مجموعه ٨١٩ طفل في معسكر عطاش للنازحين و٧١٣ في معسكر درج للنازحين. وعلى أساس هذه البيانات الواقعية شرع قسم حقوق الإنسان باليوناميد جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء في مناقشات واقعية حول الحلول الممكنة التي من شأنها المساعدة في الإيفاء بشكل أفضل بالاحتياجات التعليمية للأطفال المقيمين في المعسكرات في الوقت الحالي، بما في ذلك تأسيس فصول دراسية رسمية في كل من المعسكرين. و شاركت أيضاً في المبادرة

مبادرة تقودها الحكومة لبناء ملجأ للأطفال بغرب دارفور



الأطفال المشاركون في ورشة عمل نظمها قسم حقوق الإنسان بالقطاع الغربي في نوفمبر ٢٠١٢- تصوير قسم حقوق الإنسان، القطاع الجنوبي

من أقوال الأطفال النازحين والأيتام في دارفور ...

الإنسان هو: حيوان ناطق

الأخوة: «... نحن نعيش كإخوة حتى وإن لم نكن أقارب. الأخوة هي المشاركة والعناية ...»

الطيبة: «... كأطفال أيتام بائسين، معظم

الناس يغضبون منا بدون سبب. بعضهم طيبون يشترون لنا الطعام ويمنحونا بعض المال ولكننا نضطر في بعض الأحيان لأداء مهام شاقة وبغضه حتى نحصل على مال ...»

المسؤولية: «... عندما يموت أبوك فأنت

مسؤول عن إخوتك، إلا أن الذهاب للمدرسة مهم جداً ويساعدك على تنمية قدراتك وعلى أن تكون مسؤولاً ...»

الفرق بين مسؤول حقوق الإنسان واليتيم في دارفور:

«... مسؤول حقوق الإنسان شخص نال تعليماً إلا أن اليتيم فعليه أن يكافح حتى يعلم نفسه ...»

الكرامة الإنسانية: «... نواجه

الكثير من حالات المعاملة السيئة. بعضها جارح يجعلنا نغضب ونشعر بعدم الراحة ولكن يتعين علينا أن نبتسم وأن نعمل كل يوم ...»

وتخطط وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً لإنشاء ملجأ للطوارئ للأطفال الشوارع ليوفر لهم الدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية الطبية، والمرافق الإضافية إضافة إلى الاحتفاظ بسجل لكل طفل يستضيفه الملجأ. الغرض من ملجأ الطوارئ هو إعداد الأطفال للمشاركة في برنامج إعادة التأهيل لدى اكتمال بناء الملجأ.

يمثل ملجأ الطوارئ والملجأ المستقبلي الخطوة الأولى نحو الهدف الأكبر لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في مجتمع دارفور.

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية في وقت سابق من هذه السنة،

تحديداً في ١١ فبراير ٢٠١٤، قراراً بتكوين لجنة عليا لتقديم العون للأطفال المشردين. ومؤخراً، وفي أعقاب ورشة عمل للأطفال المشردين نظمها قسم حقوق الإنسان في ١٤ و ١٥ نوفمبر ٢٠١٢ أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية عن إنشاء ملجأ للأطفال المشردين بغرب دارفور.

التزمت اليوناميد بتوفير الدعم والمساعدة عبر أحد مشاريع الأثر السريع لتسوير الملجأ. أكتملت المبادرة وسلمت لوزارة الشؤون الاجتماعية بولاية غرب دارفور في ١ أكتوبر ٢٠١٣.

الأطفال المشاركون في ورشة عمل نظمها قسم حقوق الإنسان بالقطاع الغربي في نوفمبر ٢٠١٢- تصوير قسم حقوق الإنسان، القطاع الجنوبي





في ٥ مارس ٢٠١٤ هرب أكثر من ٢٠٠٠ من السكان المدنيين من الهجمات العنيفة التي تعرضت لها قرى كوبي وشوبا وعدوية وحلة برتي وقرى مجاورة أخرى ولجؤوا لقاعدة اليوناميد في كورما بشمال دارفور. وفرت اليوناميد الأمن والماء لهؤلاء النازحين الجدد، وتعمل مع المنظمات الإنسانية على توفير المساعدات الضرورية لهم. تصوير أوبس الفكي، يوناميد